

حديث متلفز للرئيس محمود عباس يؤكد فيه أن توطين الفلسطينيين في لبنان مرفوض* موسكو، 18/4/2008

قال السيد الرئيس محمود عباس، إن توطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان مرفوض ولا رجعة عن حق العودة، ولا مصلحة لنا في المشاكل الداخلية في هذا البلد الشقيق.

وأضاف، في حوار مع سيادته ضمن برنامج أصحاب القرار الذي بثته قناة روسيا اليوم الفضائية، اليوم، نطمئن الأصدقاء اللبنانيين بأن توطين اللاجئين في بلادهم أمر نرفضه بشكل بات ولن نقبل به. وأوضح السيد الرئيس أن العلاقات الفلسطينية اللبنانية دخلت مرحلة مهمة حالياً بعد المصالحة التي أنهت حقبة ماضية.

وأشاد السيد الرئيس خلال اللقاء بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وبخاصة أنه أدخل بلاده في مرحلة جديدة، موضحاً أنه لمس تعاطف الرئيس بوتين الكبير مع الشعب الفلسطيني وقضيته، ورغبته في ضرورة إيجاد حل للقضية الفلسطينية.

وقال السيد الرئيس: الكل يعلم أن الرئيس بوتين قام خلال فترة حكمه التي تواصلت ثماني سنوات بدور مهم جداً، والشعب الروسي يكن له كل الاحترام والتقدير، ومن الواضح أن علاقات روسيا الاتحادية مع الدول العربية خلال هذه الفترة قد تطورت كثيراً، حتى أن الرئيس بوتين زار كل الدول العربية.

وأضاف سيادته: يمكن القول إن روسيا قد تعافت في عهده الرئيس بوتين، ونرى أنها قادرة لأن تقول كلمتها بسبب علاقاتها القوية مع الدول العربية، ولكونها عضواً في مجلس الأمن الدولي، واللجنة الرباعية الدولية. ولفت السيد الرئيس أنه بحث مع أعضاء القيادة الروسية خلال زيارته الحالية لموسكو ثلاثة مسائل رئيسية في مقدمتها: قضية السلام في الشرق الأوسط وما جرى بعد مؤتمر أنابوليس، والجهود المبذولة للتهديئة في قطاع غزة، بالإضافة إلى مؤتمر موسكو حول الشرق الأوسط، والعلاقات الثنائية.

وبخصوص مؤتمر موسكو قال سيادته: نحن تحدثنا عنه قبل مؤتمر أنابوليس، وجرى الاتفاق عليه في أنابوليس، والمقصود منه متابعة عملية السلام، وتوسيع الأجندة التي بحثت في مؤتمر أنابوليس مثل المسارين السوري واللبناني.

وأكد السيد الرئيس أن مؤتمر موسكو سيتابع ما جرى بعملية السلام بعد أنابوليس، موضحاً أنه يتوقع بأن يعطي هذا المؤتمر دفعة جديدة لعملية السلام في الشرق الأوسط.

ورداً على سؤال عن درجة تفاؤله بتحقيق السلام خلال العام 2008، أجاب السيد الرئيس: لا نريد الحديث عن التفاؤل والتشاؤم، قيل يجب أن نصل إلى حل قبل نهاية عام 2008، وربما المقصود بذلك أن الرئيس بوش يريد أن يرى شيئاً أنجز بما يتعلق بملف الشرق الأوسط قبل نهاية ولايته، ونحن بدورنا نلمس أن الأطراف تسعى منذ أنابوليس لمفاوضات معمقة، ونحن مستعدون للوصول إلى حل هذا العام، فالأمور واضحة، لأن العملية السياسية تستند إلى خطة خارطة الطريق التي تشمل كل مرجعيات عملية السلام كالمبادرة العربية للسلام وخطة الرئيس بوش لحل الدولتين وغيرها.

وشدد السيد الرئيس على رفضه للتوصل لإعلان مبادئ أو إعلان نوايا، لأن المطلوب حل لقضايا الحل النهائي الست، وإذا حسنت النوايا ووجدت الرغبة فلا يوجد ما يمنع أن نتفق، ولا مانع لدينا بأن تكون اللجنة الرباعية الحكم فيما يتعلق بتطبيق خطة خارطة الطريق التي وضعتها.

وبما يتعلق بالوضع الداخلي، شدد السيد الرئيس على ضرورة عودة حماس عن انقلابها على الشرعية، مرحباً في الوقت ذاته بكل الوساطات العربية والدولية وخصوصاً المبادرة اليمينية ومساعي الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر، والتي تهدف للخروج من الأزمة الراهنة.

* المصدر: <http://arabic.wafa.ps/arabic/94295107075.htm>

وقال السيد الرئيس: المبادرة اليمينية وافقنا عليها، وتم الاتفاق على تنفيذها، ولكن للأسف يوجد اختلاف في الرؤى حول كيف يمكن أن نتعاطى مع هذه المبادرة، فنحن نقول إن المبادرة موجودة ولكن مطلوب متابعة تطبيقها، وحماس جزء من شعبنا ولها وجودها ولا نريد إبعادها، وإذا أرادت أن تكون جزءاً من السلطة والمفاوضات عليها أن تتواءم مع المرجعيات التي قبلت بها منظمة التحرير الفلسطينية، لأن المنظمة هي مظلة ومرجعيات السلطة الوطنية.

وأكد السيد الرئيس دعمه كل المساعي المبذولة للتوصل إلى تهدئة في قطاع غزة، مثنياً على الجهود المصرية المبذولة في هذا الجانب.

وتطرق سيادته إلى أهمية التوصل إلى التهدئة في القطاع، بهدف إنهاء معاناة المواطنين وفك الحصار وتمكين المواطنين من حرية الحركة، داعياً في الوقت ذاته إلى وقت إطلاق الصواريخ لعدم وجود جدوى لها، وحتى لا تواصل إسرائيل استخدامها ذريعة لممارسة إجراءاتها القمعية بحق شعبنا.

وأعاد السيد الرئيس التأكيد على أن السلطة الوطنية ملتزمة في تقديم العون والمساعدة لأهالي قطاع غزة حتى في ظل الانقلاب، مضيفاً: الناس لا ذنب لهم، ومن واجب السلطة أن تحمي مواطنيها، وعلى الرغم من وجود الناس تحت قمع حماس ندفع 58% من موازنة السلطة لقطاع غزة وندفع رواتب 77 ألف موظف في غزة، بينما من يتقاضون راتباً في الضفة من السلطة الوطنية هم 73 ألف موظف، بالإضافة إلى دفع أثمان المياه والكهرباء وإعفاء المواطنين من الضرائب والرسوم في القطاع، وكذلك إدخال المواد الإنسانية والأساسية التي يحتاجها المواطنون.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر: http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx